



جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم
مكتب الوزير

التاريخ / / ٢٠١٤

قرار وزاري

رقم (٢٠٢) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٠
بشأن: التوزيع أعضاء هيئة التعليم والإداريين والخدمات
للمرحلة بالمدارس والإدارات والمديرية التعليمية

وزير التربية والتعليم :

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته
والائحة التنفيذية ،

وعلى قانون الإدارة لمحلية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
وعلى قانون التنظيم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة التربية والتعليم .
ومراعاة للمصلحة العامة .

المادة الأولى :

يعمل بأحكام القواعد المرفقة بهذا القرار في شأن نواب وعضوات هيئة التعليم للمخاطبين بأحكام
القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وكذا الإداريين والقائمين والعاملين للمخاطبين بأحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وذلك في جميع المدارس والإدارات والمديريات
التعليمية.

المادة الثانية :

على جميع الجهات - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير التربية والتعليم

(مكتور/ إبراهيم أحمد فؤاد)

١٤ / العريش

٢٠١٤ / ٢٠ / ٢٠١٤

مستبد جراه



الخدمات إبراهيم

لتصريح بنشر جميع الإدارات
التعليمية
شركة كمال
التعليمية
استراتيجية كمال
٢٠١٤

٥٤٥
٢٠١٤/٦/١٥

للتدوين
٢٠١٤



قواعد نوب ونقل أعضاء هيئة التعليم والإداريين والفنيين والعمال

المادة الأولى : أحكام عامة

- يكون نوب ونقل أعضاء هيئة التعليم والإداريين والفنيين والعمال بالمدارس والإدارات والمديريات التعليمية بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضه وفق القواعد الآتية :
- 1- لا تتم الموافقة على نقل أو نوب أي من شاغلي وظائف التعليم إلا في حالة وجود زيادة بالمديرية التعليمية المنقول منها ووجود عجز بالمديرية التعليمية المنقول إليها في ذات التخصص .
 - 2- في حالة الموافقة على النقل من قبل اللجان المعنية ترسل الأورق في ديوان علم الوزارة لاستكمال إجراءات النقل وعرضها على لجنة الموارد البشرية بالوزارة لأخذ رأيها بشأنها ليتم إصدار الأمر التنفيذي بالنقل من السيد وزير التربية والتعليم .
 - 3- لا يتم الموافقة على نقل أو نوب أي من شاغلي وظائف الإداريين والفنيين والعمال إلا في حالة وجود زيادة بالمديرية التعليمية المنقول منها ووجود عجز بالمديرية التعليمية المنقول إليها .
 - 4- تكون الموافقة على النقل أو النوب لشاغلي وظائف الإداريين والفنيين والعمال من جنسي مسون العاملين بالمديريتين المنقول منها وإليها .
 - 5- يتم تنفيذ الأوامر التنفيذية الصادرة بالنقل وإخلاء طرف السادة المنقولين الصادرة لهم هذه الأوامر دون انتظار نقل درجاتهم المالية أو تمويلها على أن تستكمل الجهات التابعين لها تنفيذ آليات النقل مع الجهاز المركزي للتعليم والإدارة لإعمال شمولونه مع وزارة المالية .
 - 6- يكون أمر النقل ساري المفعول لمدة عام على الأكثر من تاريخ صدوره .

المادة الثانية : وظائف هيئات التعليم

- يكون نوب ونقل أعضاء هيئة التعليم بالمدارس والإدارات التعليمية المختلفة بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضه وفق القواعد الآتية :-
- 1- تتولى إدارات التنسيق بالإدارات التعليمية المختلفة بكل محافظة وبالإشتراك مع التوجيه الفني المختص - كل في حدود اختصاصه المقرر له - وفي نهاية كل عام دراسي بإجراء حصر لجميع العاملين المشار إليهم في صدر هذه المادة بما يوضح العجز والزيادة بشأنهم بكل مادة أو تخصص وبكل مدرسة أو توجيه مختص طبقاً لتسليم الحصص الأسبوعي وطبقاً للمعدلات الواردة النص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٣ لاتخاذ إجراءات إعادة توزيعهم في ضوء الاحتياجات وبيانات العجز والزيادة بموافقة السلطة المختصة أو من تفوضه.

-٢-

٢- تقوم إدارات التنسيق بالمديريات التعليمية بالمحافظات وبالتشراك مع التوجيه العام للمادة أو التخصص في نهاية كل عام دراسي بتجميع الحصر الوارد إليها من الإدارات التعليمية في جميع التخصصات من مطمئن والمصائبين وموجهين وتحديد العجز وزيادة فيها طبقاً للمعدلات المقررة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ وإعادة توزيع الزيادة على مستوى الإدارات إلى أقرب إدارة تعليمية .

٣- يتعين على جميع الإدارات والمديريات التعليمية - كل فيما يخصه - إعادة توزيع أعضاء هيئة التعليم على جميع المدارس من مناطق الزيادة إلى مناطق العجز في ذات المادة أو التخصص وذلك قبل نهاية أغسطس من كل عام .

٤- ويتم تدوين بيانات العجز والزيادة في شكل قاعدة بيانات من نسختين إحداهما ورقية والأخرى إلكترونية وتعتمد من السيد مدير المديرية .

المادة الثالثة :

تشكل لجنة بكل مديرية تعليمية وأخرى على مستوى كل إدارة تعليمية وذلك على النحو الآتي :-

أ- لجنة بكل إدارة تعليمية برئاسة مدير الإدارة ومضوية كل من :

- ١- للمعمل الأول بكل توجيه مادة أو تخصص .
- ٢- مديري إدارات التنسيق المختلفة .
- ٣- مدير إدارة شئون المعلمين .
- ٤- مدير إدارة الشئون القانونية .
- ٥- مدير إدارة التوجيه المثلي والإداري .

وتتولى هذه اللجنة إعادة توزيع أعضاء هيئات التعليم على مستوى مدارس الإدارة بما يحقق التوازن بين أعداد الفصول وأعضاء هيئة التعليم طبقاً للمعدلات والأنصبة الواردة النص عليها باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ ووفق الضوابط الواردة بهذا القرار .

ب- لجنة بكل مديرية تعليمية برئاسة مدير المديرية ومضوية كل من :-

- ١- مديري التنسيق المختلفة .
- ٢- موجهي عموم المواد أو التخصصات .
- ٣- مدير شئون المعلمين .





جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم
مكتب الوزير

الاريخ / / ٢٠

-٣-

١ - مدير لشئون القانونية .

٥ - مدير إدارة توجيه المثلث والإداري .

وتختص هذه اللجنة بما يأتي

- ١- النظر في نقل أو نوب أعضاء هيئة التعليم بين الإدارات التعليمية بما يحقق التوازن بين أعداد الفصول والمعلمين في جميع المواد على مستوى المديرية بما يتفق والمعدلات والأخصبة
 - ٢- النظر في نقل أو نوب أعضاء هيئات التعليم من وإلى المديرية التعليمية عند الضرورة وبما لا يسبب عجزا بالمدارس والإدارات التعليمية
 - ٣- تحديد أعداد هيئات التعليم المطلوب تعيينها أو التعاقد معها في التخصصات التي تعنى عجزا على مستوى المحافظة.
- وذلك طبقاً للشروط الواردة بهذا القرار، ويتم اعتماد جميع أصناف اللجنة من السيد المحافظ وموافاة الوزارة ببيان العجز والزيادة على مستوى المحافظة بعد إعادة للتوزيع .

المادة الرابعة :

تتولى الإدارة المختصة بعموم عام الوزارة القيام بالإجراءات الآتية :-

- ١- مراجعة وتطبيق ميزانيات العجز والزيادة لكل مديرية تعليمية وكل مادة أو تخصص أو توجيه بناء على البيانات الإحصائية لهيئة التعليم الواردة إليها من المديرية التعليمية.
- ٢- تأكي طلبات النقل من المديرية التعليمية لاستكمال إجراءات الموافقات بين المديرين لإجراء مشاريع حركات النقل بين المديرية التعليمية وعرضها على لجنة الموارد البشرية لاعتمادها من السيد وزير التربية والتعليم.
- ٣- متابعة ببيانات العجز والزيادة في هيئات التدريس المختلفة والفراغ الحثول المناسبة لها بالتعاون مع الإدارات والمديرية التعليمية وعرضها على السيد وزير التربية والتعليم لاتخاذ القرار المناسب .
- ٤- الالتزام بالشروط المنصوص عليها بهذا القرار بهدف حل مشكلات سوء التوزيع في الإدارات والمديرية التعليمية.
- ٥- تحديد أعداد هيئة التعليم المطلوب تعيينها أو التعاقد معها في المواد والتخصصات التي تعنى عجزا على مستوى المحافظات .





جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم
مكتب الوزير

التاريخ / / ٢٠

-٤-

المادة الخامسة :

يكون نقل أو نذب أعضاء هيئة التعليم وفقاً للتصويبات الآتية : -

- ١- لا يجوز نقل أو نذب عضو هيئة التعليم خارج المديرية أو بين الإدارات التعليمية أو بين المدارس حال وجود عجز في ذات التخصص أو المادة في الجهات المنقول منها
- ٢- إزاء أعضاء هيئة التعليم باستكمال نصابهم للقانونى عن طريق نذبهم جزئياً إلى المدارس التى تعانى عجزاً داخل الإدارة التعليمية وبين الإدارات التعليمية بالمديرية وبعد أقصى علمان دراسييان نكسل منهم وبالتناوب.
- ٣- يكون نقل أو نذب أى من أعضاء هيئة التعليم من الأماكن التى بها زيادة فى تخصصه بناء على طلبه إلى الأماكن التى بها عجز بشرط أن يتم تمكينه بمناطق للعجز بالمديرية المراد النقل إليها بناء على معدلات العجز والزيادة لهذه المديرية .
- ٤- إعادة تسكين المعلمين من الإجازات الخاصة التى تزيد عن عام داخل أو خارج البلاد عدا إجازة رعاية الطفل - على الإدارات والمدارس التى تعانى عجزاً فى تخصصاتهم فى ذات المديرية
- ٥- لا يجوز الموافقة على النقل أو النذب من المديرية التى بها زيادة إلى مديريات أخرى بها زيادة فى نفس المادة أو التخصص .
- ٦- يقتصر التعاقد والنهين على التخصصات التى تعانى عجزاً على مستوى المديرية للتعليمية طبقاً للمعدلات والأصبة وفى ضوء الاعتمادات المقررة المتلعة .
- ٧- لا يجوز للمعينين الجدد التقدم بطلبات نقل إلى محافظات أخرى إلا بعد قضاء مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات وذلك بناء على إقرارهم للشخصى بذلك قبل استلامهم للعمل .
- ٨- الالتزام بتنفيذ ما جاء باللائحة التنفيذية لقانون التعليم بشأن تحديد نسب وظيف للتوجيه العلمى إلى وظائف التعليم وما يزيد عن ذلك يعود للعمل بالتدريس أو نذب بعض الأيام للتدريس فى المدارس التى يوجد بها عجز فى التخصص .





جمهورية مصر العربية

وزارة التربية والتعليم

مكتب الوزير

الدرج / / ٢٠

- ٥ -

- ٩- يتعين تنفيذ الأوامر التنفيذية بنقل أو نذب أعضاء هيئة التعليم خلال شهرى يوليو وأغسطس من كل عام .
- ١٠- لا يجوز إجراء نقل أو نذب لأى من أعضاء هيئة للتدريس أثناء العام الدراسى إلا فى حالات الضرورة القصوى التى تجهزها السلطة المختصة .
- ١١- يجوز استثناء الحالات الإستثنائية الموزدة بالمستندات الرسمية من إصلا الضوابط المنصوص عليها بهذا القرار كالمسيدات المتزوجات فى محافظات مضايرة لسطر عملهن أو غيرها من الحالات الإستثنائية الأخرى وذلك بعد عرضها على السيد المحافظ للنظر فى أمرها واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها بما يتفق والمصلحة العام
- ١٢- يكون إعادة توزيع أعضاء هيئة التعليم من المدارس التى بها زيادة السى للحدوس التسمى بها عجز وفقاً لقواعد المساواة وتكافؤ القرص .
- ١٣- يتعين موافقة اللجان المشار إليها بهذا القرار على النقل أو النذب لهيئة التعليم من المدارس التى بها زيادة فى تخصصاتهم إلى المدارس التى بها عجز .

المادة السادسة

- تتولى الإدارة العامة للمتابعة والإدارة العامة للتوجيه المالى والإدارى بليون عام الوزارة متابعة تنفيذ الضوابط الواردة بهذا القرار - بشكل لورى - طوال العام وتخلد الإجراءات القانونية فى حالة مخالفة أحكامه.
- ويكون السادة مديرو المديرىات والإدارات للتعليمية بالمحافظات - كل فيما يخصه - مسئولين عن تنفيذ أحكام هذا القرار فيما يتعلق بإعادة توزيع أعضاء هيئة التعليم من أماكن الزيادة إلى أماكن العجز .

المادة السابعة : وظائف الإداريين والفنيين والمصالح

تشكل لجنة بكل مديرية تعليمية وأخرى على مستوى كل إدارة تعليمية وذلك على النحو الآتى : -

أ - لجنة بكل إدارة تعليمية برئاسة مدير الإدارة وعضوية كل من -

- ١- مدير تسمى الإداريين .
- ٢- مدير الشؤون المالية والإدارية .
- ٣- مدير شئون المعلمين .
- ٤- مدير التوجيه المالى والإدارى .
- ٥- مدير لشئون القانونية .





-٦-

ويتولى هذه اللجنة .

- ١- إعادة توزيع الإداريين والفنيين والعمال على مستوى مدارس الإدارة وديوان الإدارة طبقاً للمعدلات المحددة بالقرارات الوزارية .
- ٢- النظر في نقل أو نذب الإداريين والفنيين والعمال بين مدارس الإدارة وذلك طبقاً للضوابط الواردة بهذا القرار .

ب . لجنة بكل مديرية تعليمية برئاسة مدير المديرية وعضوية كل من .

- ١- مدير عام الشؤون المالية والإدارية
 - ٢- مدير إدارة التوجيه المالي والإداري
 - ٣- مدير إدارة الشؤون القانونية
 - ٤- مدير إدارة تنسيق الإداريين
 - ٥- مدير إدارة شؤون العاملين .
- ويتعنى هذه اللجنة بما يلي -**



- لتتفر في نقل أو نذب الإداريين والفنيين والعمال بين الإدارات التعليمية بما يتفق والمعدلات المقررة .
- النظر في نقل أو نذب الإداريين والفنيين والعمال من وإلى المديرية التعليمية عند الضرورة وبما لا يخلق عجزاً بالمدارس والإدارات التعليمية بذات المديرية
- عمل حصر لأعداد الإداريين والفنيين والعمال في ضوء المعدلات المقررة لاستخراج العجز والزيادة للاستمرشاد بها في النقل والنذب بين الإدارات وكذلك بين المديريات .

المادة الخامسة :

يكون نقل أو نذب الإداريين والفنيين والعمال وفقاً للضوابط الآتية :-

- ١- لا يجوز نقل أو نذب الإداريين والفنيين والعمال خارج المديرية التعليمية أو بين الإدارات التعليمية أو بين المدارس حل وجود عجز في الجهات المنقول أو المنتدب منها .
- ٢- إلزام الإداريين والفنيين والعمال بالمدارس التي بها زيادات بالنذب الجزئي إلى المدارس التي تعاني عجزاً داخل الإدارة التعليمية وبين الإدارات التعليمية بالمديرية ويحد أقصى علمان دراسيين لكل منهم وبالتناوب
- ٣- يكون نقل أو نذب أي من الإداريين والفنيين والعمال من الأماكن إلى بها زيادة بناء على طلبه إلى الأماكن التي بها عجز بشرط أن يتم تسكينه بمناطق العجز بالمديرية المراد للنقل أو النذب إليها بناء على ميزانية العجز والزيادة لهذه المديرية .

-٧-

٤- بعد تسكين العالدين من الإجازات الخاصة التي تزيد عن عام داخل أو خارج البلاد عدا أجازة رعية لطفل على المدارس والإدارات التي تعاقب عجزاً في ذات المديرية .

٥- يقتصر التعيين على الأماكن التي تعاقب عجزاً على مستوى المديرية التنظيمية طبقاً للمعدلات المقررة وفي ضوء الدرجات المتاحة الشاغرة .

٦- لا يجوز لأي مهن جديد التقدم بطلب نقل إلى محافظة أخرى إلا بعد قضاء مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات وذلك بناء على إقراره الشخصي بذلك وقبل استلامه العمل .

٧- يجوز استثناء الحالات الإنسانية المؤيدة بالمستندات الرسمية من إعمال الضوابط الواردة بهذا القرار وذلك بعد عرضها على السيد المحافظ للنظر في أمرها بما ينفق والصلح العام .

٨- لا يجوز إجراء نقل أو ندب لأي من الإداريين والفنيين والعمال أثناء العام الدراسي إلا في حالات الضرورة القصوى التي تجيزها السلطة المختصة .

٩- يكون إعادة توزيع الإداريين والفنيين والعمال من المدارس التي بها زيادة إلى المدارس التي بها عجز وفقاً للقواعد المساواة وتكافؤ الفرص .

١٠- يتعين موافقة اللجان المشكل إليها على نقل أو ندب الإداريين والفنيين والعمال من المدارس التي بها زيادة إلى المدارس التي بها عجز .

١١- تتولى الإدارات والمديريات التنظيمية استقبال طلبات نقل أو ندب الإداريين والفنيين والعمال لعرضها على اللجان الواردة بالمادة السابعة من هذا القرار .

المادة التاسعة :

تتولى إدارة التوجيه المالي والإداري بالإدارات والمديريات التنظيمية متابعة تنفيذ الضوابط الواردة بهذا القرار بشكل دوري طوال العام واتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مخالفة أحكامه ، ويكون السادة مديرو المديريات والإدارات التنظيمية بالمحافظات كل فيما يخصه مسئولين عن تنفيذ أحكام هذا القرار فيما يتعلق بإعادة توزيع أعضاء هيئة التعليم والإداريين والفنيين والعمال من أماكن الزيادة إلى أماكن العجز .

وزير التربية والتعليم

(دكتور/ إبراهيم أحمد فنيح)

